

بيان صحفي



الشبكة السورية لحقوق الإنسان تشارك في فعاليات عدة على هامش مؤتمر بروكسل السادس لدعم مستقبل سوريا والمنطقة منظمة بيتنا والشبكة السورية لحقوق الإنسان تنظمان فعالية بعنوان «السلام في سوريا: احتمال أم خيال»

أيار 2022: شاركت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في فعاليات عدة على هامش مؤتمر بروكسل السادس لدعم مستقبل سوريا والمنطقة - 2022، ونورد تالياً موجزاً عن أبرز المشاركات:

ألف: فعاليات مفتوحة:

الجمعة 6/ أيار/ 2022: فعالية بعنوان "لا سلام بدون عدالة: الحاجة إلى المساءلة في سوريا"، بالتعاون مع منظمة كرايسس أكشن Crisis Action وبرعاية الممثلين الدائمين لدى الاتحاد الأوروبي لكل من ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، هولندا، السويد. عقدت الفعالية عبر منصة زووم وتحدث فيها كل من: السيدة مريم حلاق، رابطة عائلات قيصر، والسيد أحمد حلمي، مبادرة تعافي، والأستاذ فضل عبد الغني، مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان، والسيدة آنا فلايشر، منظمة هينرك بول ستفتونغ، وأدارت الجلسة السيدة جاكلين هيل، مديرة كرايسس أكشن في بروكسل. إضافة إلى مشاركات من ممثلي الدول المنظمة.

أشار الأستاذ فضل عبد الغني في مداخلة إلى التباين في ردود أفعال الدول الأوروبية على انتهاكات النظام السوري وحليفه الروسي في سوريا مقارنة بالحرب الروسية على أوكرانيا، مشيراً إلى أن الدول الأوروبية، والاتحاد الأوروبي لم يفرض أية عقوبات على روسيا بسبب تدخلها العسكري غير القانوني في سوريا، وهي التي ارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية "صفر عقوبات ضد روسيا، مقابل 6000 عقوبة ضد روسيا بحسب بلومبيرغ، بسبب تدخلها في أوكرانيا". وأكد أن ما فعله الغرب في أوكرانيا هو خطوات جيدة وفي الاتجاه الصحيح "نأمل أن يتم اتخاذ خطوات مشابهة في سوريا، لأن إفلات روسيا من العقاب في سوريا سمح لها بالتمدد في أوكرانيا".

كما تحدث عبد الغني عن أهمية توقف نقل الدعم المادي من سوريا ومناطق النزاعات إلى النزاع الأوكراني، حيث يجب أن يتم دعم أوكرانيا مع الاستمرار في دعم مناطق النزاعات الأخرى، لأن التوقف يرسل رسالة سلبية إلى الضحايا، ورسالة إيجابية إلى مرتكبي الانتهاكات.





الجمعة 6 أيار/ 2022: نظمت بيتنا والشبكة السورية لحقوق الإنسان فعالية بعنوان "السلام في سوريا: احتمال أم خيال"، بمشاركة السيد مازن غربية، المدير التنفيذي للمجلس السوري البريطاني، والسيدة ثريا حجازي، مديرة منظمة Release Me، والسيدة سلمى كحالة، مديرة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية، والسيد فضل عبد الغني، المدير التنفيذي للشبكة السورية لحقوق الإنسان، وأدارت الجلسة السيدة ريم علاف، مديرة الاتصالات في منظمة بيتنا، تم بثُّ الفعالية عبر منصات التواصل الاجتماعي.

تناولت الفعالية قضايا عدة، وركزت على عدد من الأسئلة المرتبطة بكل منها، وكان من بينها: الأدوات المتوفرة من أجل العدالة والمساءلة وكيفية الوصول إلى مسار مساءلة وطني، ودور المجتمع المدني، إضافة إلى الضمانات اللازمة لحماية الحقوق الأساسية. وعن هذا المحور تحدث الأستاذ فضل عبد الغني، عن أهمية المحاسبة من أجل تحقيق السلام في سوريا، وقال إنَّ شعوراً باليأس سائد بين السوريين بسبب محدودية ما تحقق على صعيد المحاسبة، مشيراً إلى أنَّ المحاسبة لا تقتصر على المحاكمات، وموضحاً أن النجاحات المحدودة التي تم تحقيقها، كتأسيس لجنة تحقيق دولية من قبل الأمم المتحدة وإنشاء فريق التحقيق وتحديد المسؤولية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها، إضافة إلى إصدار هذه الجهات تقارير تدين انتهاكات النظام السوري، لم يتم البناء عليها أو تم الاكتفاء بها، من قبل المجتمع الدولي، والدول الأوروبية، في رسالة للسوريين بأنه على صعيد المحاسبة هذا أقصى ما نستطيع تقديمه لكم، وقال عبد الغني إنَّ هذا ما أفقد النجاحات المحدودة قيمتها.

وقدّم عبد الغني توصيات عدة جاء فيها "على دول الاتحاد الأوروبي أن تبذل مزيد من الجهود لدفع العملية السياسية المتوقفة، وأن نعترف أن العملية السياسية تراوح مكانها منذ بيان جنيف واحد حتى اللجنة الدستورية" وأضاف "إن تحقيق الانتقال السياسي هو أقصى درجات المحاسبة التي يمكن أن يتعرض لها النظام السوري وبقية أطراف النزاع، وهي أهم من المحاسبة القضائية التي قد تستغرق عقود، وتحاسب أفراد في الصفوف الدنيا".



اختتمت الفعالية بعدد من الأسئلة وفتح باب النقاش، بالإمكان الاستماع إلى ما ورد في الفعالية بشكل كامل عبر [الرابط](#) التالي لقناتنا على اليوتيوب.



باء: مشاركات إضافية:

الخميس 5 أيار/ 2022: شارك الأستاذ فضل عبد الغني في فعالية من تنظيم المبادرة النسوية الأورومتوسطية، وتحدث عن الانتهاكات الفظيعة التي تمارس ضد المرأة في سوريا ليس فقط على خلفية النزاع وإنما من قبل القوى المسيطرة، وأكد على أهمية حماية المرأة، وقال "إن هذه الانتهاكات من قبل أطراف النزاع والقوى المسيطرة تهدف إلى منع مشاركة المرأة في المجال العام الإعلامي، السياسي، الإغاثي داخل سوريا"، وشدد على أهمية العمل على تعزيز دور المرأة في مختلف المجالات.

الثلاثاء 10/ أيار/ 2022: التقى الأستاذ فضل عبد الغني مع عدد من سفراء البعثات الدائمة لدى الاتحاد الأوروبي، وتحدث عن عمل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا على مدى قرابة 12 عاماً منذ بداية الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا - آذار 2011، وعن التعاون مع لجان التحقيق الدولية ومنظمات حقوقية، وغيرها، وأشار إلى محدودية النجاحات في مسار المحاسبة مؤكداً **”ما تم تحقيقه على أهميته هو خطوة بسيطة ويجب عدم تركيز المحاسبة في المجال القضائي والمناصرة، يجب تحويل هذه الجهود والنجاحات واستثمارها في تحقيق عملية انتقال سياسي؛ لأن الانتهاكات ما زالت مستمرة حتى الآن“**.

وفي سياق متصل أشار عبد الغني إلى أن مرسوم العفو الأخير الذي أصدره النظام السوري مماثل لـ 19 مرسوم عفو سابقين جميعها فارغة من مضمونها؛ ولفت إلى أن الشبكة السورية لحقوق الإنسان وثقت إطلاق سراح 419 معتقلاً فقط من أصل أزيد من 132 ألف معتقل.

أوصى عبد الغني بوضع مزيد من الأفراد المتورطين في الانتهاكات على قوائم العقوبات، وأشار إلى قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان الخاصة بالمجرمين والتي تحوي بيانات عن العديد من الأفراد المتورطين في ارتكاب انتهاكات في سوريا.

أكد عبد الغني أهمية دعم عائلات الضحايا وبشكل خاص النساء منهم، عبر زيادة تمويل منظمات المجتمع المدني العاملة في توثيق الانتهاكات التي وقعت على الضحايا، والمنظمات العاملة في الرعاية الصحية والنفسية. وأشار إلى أن بعض الدول قد أوقفت تمويل مشاريع في سوريا من أجل دعم أوكرانيا **”إنه أمر مؤسف، يجب أن يتم دعم الضحايا في أوكرانيا وسوريا“**.

وذكر عبد الغني بأن على الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي دفع عملية الانتقال السياسي في سوريا **”أعتقد أن الوقت الآن هو فرصة مناسبة؛ لأن روسيا التي كانت تعرقل لسنوات عملية الانتقال السياسي، مشغولة الآن بحربها على أوكرانيا، وهي في موقع ضعف، وهذا ما يفسر زيارة الأسد لإيران، من أجل طلب مزيد من الدعم بسبب تراجع الدعم الروسي“**. وأضاف أن قضيتي أوكرانيا وسوريا مرتبطين، ويجب هزيمة روسيا في أوكرانيا وفي سوريا، وأن تحقيق انتقال سياسي نحو الديمقراطية، سيؤدي إلى نظام لن يكون موالياً لبوتين مثل بشار الأسد، يعتبر هزيمة لبوتين، وتوقف للانتهاكات، وعودة للاجئين والنازحين.

واختتم الأستاذ فضل مشاركته بالإشارة إلى التحقيق في مجزرة التضامن الذي نشرته صحيفة الغارديان مؤخراً، والتي تذكر بممارسات القرون الوسطى البربرية، ولا يمكن التعايش معها، ولا القبول بها في هذا العصر. مؤكداً أن محاربة 12 سنة من إفلات النظام السوري من العقاب هي مسؤولية جميع دول العالم، وفقاً لاتفاقيات جنيف ونصوص القانون الدولي.

تسعى الشبكة السورية لحقوق الإنسان ضمن فعاليات المناصرة التي تقوم بتنظيمها أو المشاركة فيها ضمن فعاليات دولية وإقليمية ومحلية، تهدف إلى إطلاع الدول والمنظمات الصديقة على أبرز التطورات، والاستماع إلى استراتيجيتها للمرحلة القادمة من أجل تفعيل مزيد من التنسيق والتعاون، وحشد مزيد من الجهود نحو إنهاء النزاع السوري الذي امتد لأكثر من عقد من الزمن، وتحقيق المحاسبة والانتقال الديمقراطي.

